الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية جربة حومة السوق
ك.ع/عـدد/م.ص

محضر جلسة المجلس البلدي الاستثنائي
ليوم الأربعاء 14 أفريل 2021

تبعا لمقتضيات القانون الأساسي لمجلة الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018 المؤرّخ في 09 ماي 2018، وخاصة الفصل 216 منه،

وبناء على الدعوة الكتابية الموجّهة للسادة أعضاء المجلس البلدي لبلدية جربة حومة السوق بتاريخ 12 أفريل 2021 لحضور جلسة المجلس البلدي في دورته الإستثنائية لسنة 2021ليوم الأربعاء 14 افريل 2021على الساعة الواحدة و النصف بعد الزوال (13:30)، وعلى الإعلان عن موعد إنعقاد الدورة عن طريق البلاغات الإذاعية والإشهار بالأماكن العمومية وعن طريق الموقع الإلكتروني

إلتأمت الجلسة المذكورة برئاسة السيد **الحسين جراد** رئيس البلدية مقدما كل الاعتذار على الأخطاء التي انبثقت خلال الجلسة الاستثنائية الفارطة بتاريخ 12 أفريل 2021 بخصوص عدم القيام بعملية الإشهار مؤكد على انه سوف يتم تفادي هذه النواقص مستقبلا و توجه بالشكر للمجتمع المدني على لمتابعته للشأن البلدي و تفطنه لمثل هذه النقائص، وبحضور السيدات والسادة أعضاء المجلس البلدي الآتي ذكرهم وعددهم 20 عضوا هم :

- **أمال كرويـــة :** المساعدة الأولى لرئيس البلدية،
- **هدى ريحـــــان :** المساعدة الرابعة لرئيس البلدية،
- **مراد الميســاوي:** رئيس الدائرة البلدية حومة السوق ورئيس لجنة النظافة والصحة والبيئة،
- **محفوظ بن عايد :** رئيس الدائرة البلدية بالرياض،
- **هبة بن يوسف:** رئيسة دائرة مليتة
- **توفـيــق دالــي :** رئيس الدائرة البلدية بـمزراية،
- **ريم العـــساس:** رئيسة لجنة المرأة والأسرة والمساواة وتكافئ الفرص بين الجنسين،
- **هشام حنينـــــي:** رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانيـــــة،
- **لطـفي بن مولى:** رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات،
- **العربي عبد الرزاق بوشداخ:** رئيس لجنة الـــــشباب والرياضـة،
- **آمال الـــبعطور:** رئيسة لجنة التواصل والإعلام،
- **خالد الزريعة:** رئيس لجنة التعاون اللامركزي و العلاقات الخارجية
- **سامي بن عيسى :** رئيس لجنة التنمية المحلية
- **مختار بن خميس:** رئيس لحنة الفنون و الثقافة و التربية و التعليم

-**عفاف البارونـي:** رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المفتوحة

- **مصطفى السويسي** : عضو،

- **فردوس بوجناح :** عضوة،

- **سارة يامـــــون:** عضوة،

- **نسرين بن حريز:** عضوة،

- **مريم بن تمليست:** رئيسة لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصـــــــرف،

وحيث تم تسجيل إكتمال النصاب القانوني حسب بطاقة الحضور.

وتغيب كل من السادة و السيدات:

- **هيثم الحمروني:** المساعد الأول لرئيس البلدية

- **فوزي بوصفارة:** المساعد الثالث لرئيس البلدية (بسبب المرض)

- **كوثر الملوح:** رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية و الشغل و فاقدي السند (التزام مهني " التلاقيح")

- **مراد بعزيز:** عضو،

- **مريم الفيتوري:** عضو،

- **فوزية الهواري :** عضو،

- **الزهير تغـــــلات:** عضو،

-**عائدة الدريدي:** عضوة ،

- **سهام سويسي:** عضوة ،

وحضر عن الإدارة البلدية السيدين عبد الرؤوف الحمداني و محمد الزموري.

وبحضور ثلّة من المجتمع المدني وعدد من المواطنين.

وتطبيقا لمقتضيات الفصل 218 من مجلة الجماعات المحلية تولى السيّد **عبد الرؤوف الحمداني** المكلّف بالكتابة العامة كتابة الجلسة .

افتتح السيّد الحسين جراد رئيس البلدية الجلسة مرحبا بالحضور وبعد أن وضع الجلسة في إطارها و ذكّر بجدول الأعمال المبرمج لهذه الجلسة الاستثنائية الأتي ذكره:

1 / تحيين مداولة المجلس البلدي حول المصادقة على خريطة تمويل مشروع صيانة الفسحة الشاطئية بحومة السوق من طرف صندوق حماية المناطق السياحية.

2/ تحويل اعتمادات

3/ مسائل مختلفة

ثم تم التطرق لمناقشة النقطة الأولى من جدول الأعمال المذكور.

اثر ذلك تم المرور للنقاش في النقطة الأولى من جدول أعمال المجلس

1/ تحيين مداولة المجلس البلدي حول المصادقة على خريطة تمويل مشروع صيانة الفسحة الشاطئية بحومة السوق من طرف صندوق حماية المناطق السياحية:

أحال السيد رئيس البلدية الكلمة للسيد محمد الزموري الذي تولى تلاوة المذكرة التفسيرية التالية:

" صادق المجلس البلدي في دورته العادية الأولى لسنة 2020 المؤرخة في 29 فيفري 2020 على ملف صيانة الفسحة الشاطئية بحومة السوق الممول من طرف صندوق حماية المناطق السياحية و ذلك نظرا للأهمية التي يكتسيها هذا المشروع في تنشيط المدينة سياحيا و ترفيهيا و حتى من الناحية الاقتصادية ، و حيث تفتقر بلدية جربة حومة السوق للتمويلات الكافية للانطلاق في صيانة مكونات الفسحة في ظل الضائقة المالية التي تشهدها البلدية خلال العشرية الأخيرة تم الالتجاء إلى البحث عن مصادر أخرى للتمويل و ذلك من خلال طلب قرض بقيمة 150 ألف دينار من صندوق القروض و مساعدة لجماعات المحلية و طلب مساهمة من وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي حيث تمت الموافقة على مبلغ 100 ألف دينار و طلب منحة من صندوق حماية المناطق السياحية بمبلغ 710.000 دينار .

و في ظل التغيرات التي طرأت مند أن تمّ تقديم الملف إلى صندوق حماية المناطق السياحية على غرار إقرار تنظيم القمة الفرانكفونية بجزيرة جربة و ما تستوجبه من انجازات إضافية غير مدرجة بالملف الأولي (التشجير و المناطق الخضراء- إضافة عناصر تجميلية ..) تم تحيين الكلفة لتصبح على النحو التالي :

* قرض من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية : 150.000 د
* مساهمة من وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي : 100.000 د
* منحة من صندوق حماية المناطق السياحية : 1.026.500 د

علما و أنه للصبغة الاستعجالية التي فرضتها وضعية الفسحة خاصة من جهة سيدي زايد قامت البلدية بالإعلان عن صفقة بالإجراءات المبسطة لانجاز قسط أول في حدود 250.000 د و أسفر على إبرام صفقة في حدود 172.000 د بعد أن تمت الإفادة باقتصار قيمة منحة و وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي على 30.000 د /100.000 د (100.000 د تمثل نسبة على كلفة أولية جملية قدرها 960.000 د).

انعقدت جلسة بمقر وزارة السياحة و الصناعات التقليدية يوم الجمعة 26 مارس 2021 للنظر في مطالب البلدية ، وحيث طلبت اللجنة تحيين الخريطة التمويلية للمشروع و عرضها على أنظار المجلس البلدي فانه يتم عرض الملف على المجلس البلدي للنظر ."

اثر ذلك تم فتح باب النقاش.

- السيد مختار بن خميس : رمضان كريم و نشكر الحضور على المجلس و كذلك التوقيت .كل إنسان له الحرية في الاعتراض و يوجد لوم لبعض الأعضاء و يجب الاحترام المتبادل و هناك نقص في وضوح الرؤية ، هل نحن كمجلس هنا لنصادق فقط هل تمت دراسة مشروع eau أو Gaz de vile ليس المهم في جلب الأموال و يجب أن تكون هنالك نظرة استشرافية واضحة للمجلس.

- **السيدة هدى ريحان:** يؤسفني أن المجلس يجتمع للمرة الثانية بعد 48 ساعة لمناقشة نفس جدول الأعمال بسبب عدم نشر استدعاء الجلسة الاستثنائية ليوم 12 /2021/4 على الموقع الرسمي في الآجال المحدّدة. من المسؤول على هذا التقصير؟ أنا في اعتقادي انه متأتي من رغبة متعمدة حيث سبقتها محاولة لتغييب المرور عبر اللجنة المالية. و خلال النقاش في اجتماعات المكتب و اللجنة هناك رأي كان يغلب عدم إجبارية مرور التحيين بتقرير من لجنة المالية (أمور تقنية بحتة)، بينما الفصل 177 من م ج م في فقرته الثالثة ينص على ما يلي: " يمكن إدخال تنقيح على الميزانية خلال سنة تنفيذها بالزيادة او النقصان حسب نسق تحصيل الموارد و وفقا لتقرير تعده اللجنة المكلفة بالشؤون المالية و الاقتصادية و متابعة التصرف" .

و باعتبار أن هذا التحيين رفع من موارد الميزانية فهو يستوجب ذكره كنقطة مستقلة في جدول أعمال لجنة المالية.

لهذا السبب الشكلي اعترض على المصادقة على هذا التحيين.

و لاحظت انه لم يقع نشر محضر جلسة الدورة العادية الأولى (26 فيفري 2021) في الموقع الرسمي للبلدية : المحضر غير موجود في خانة " نشاط المجلس " و غير موجود في خانة " البيانات المفتوحة".

- **السيد رئيس البلدية:** أكد على ضرورة تنشيط لجان التفكير و دعى لجنة الأشغال لاستدعاء جميع أعضاء المجلس للنظر في أطروحات تخص البناء و لقد تم العمل لجلب الأموال بتكاثف الجهود.

اثر ذلك تم المرور للتصويت.

قرار المجلس

صادق المجلس البلدي بالأغلبية المطلقة من الأعضاء الحاضرين على تحيين مداولة المجلس البلدي حول المصادقة على خريطة تمويل مشروع صيانة الفسحة الشاطئية بحومة السوق من طرف صندوق حماية المناطق السياحية بموافقة عـ19ـدد عضوا وهم السيد رئيس البلدية والسادة والسيدات: أمال كروية - مراد الميساوي - محفوظ بن عايد- هبة بن يوسف – توفيق دالي- ريم العساس - هشام حنيني - لطفي بن مولي - العربي عبد الرزاق بوشداخ- فردوس بوجناح - أمال البعطور- خالد الزريعة - مصطفى السويسي - عفاف الباروني- سارة يامون - نسرين بن حريز- مريم بن تمليست – سامي بن عيسى.

ضد: السيدة هدى يحان الباروني

محتفظ : مختار بن خميس

اثر ذلك تم المرور للنقاش في النقطة الثانية من جدول أعمال المجلس.

2/ تحويل الاعتمادات

أحال السيد رئيس البلدية الكلمة للآنسة مريم بن تمليست لتلاوة المذكرة التالية:

" أدرجت بلدية جربة حومة السوق ضمن أوّل برنامج سنوي تشاركي للإستثمار البلدي لسنة 2016 مشروع المساهمة في إنجاز مسبح بلدي وخصّصت له إعتمادات قدرها 389.000 د.

وخلال نفس السنة وفي إطار مشاريع التنمية المندمجة بمعتمديّة حومة السوق تمّ إقتراح إدراج هذا المشروع ضمن المشروع المتكامل (الفضاء الترفيهي الثقافي المندمج) وحيث تعطلت الدراسات الخاصّة بالمشروع لأسباب متعدّدة أغلبها خارج عن نطاق البلدية. بقيت الإعتمادات التّي تمّ تخصيصها كمساهمة من البلدية في المشروع مرسّمة بالعنوان الثاني دون إستغلال.

وخلال جلسة المجلس البلدي لدورة فيفري 2021 تمّ التطرّق إلى إمكانيّة استغلال الإعتماد المخصّص للمسبح البلدي لإنجاز أشغال صيانة الطرقات نظرا لوضعيّتها الكارثيّة بوسط المدينة, وذلك مع التعهد بتوفير هذا المبلغ عند الحاجة له لإتمام مكوّنات المسبح.

المقترح هو تحويل إعتمادات من فصل بناء وتهيئة المنشآت الرياضيّة إلى الفصل الخاصّ بأشغال صيانة وتعهد الطرقات داخل ميزانية البلدية لسنة 2021 وفقا لما يلي:

التنقيـــص:

ع	الفصل	الفقرة	ف.ف	بيان الفصل	المبلغ القديم (د)	التخفيض (د)	المبلغ الجديد (د)
2	06616	004	000	بناء وتهيئة المنشآت الرياضيّة	390.068,054	389.000,000	1.068,054

الترفيـــع:

ع	الفصل	الفقرة	ف.ف	بيان الفصل	المبلغ القديم (د)	الزيادة (د)	المبلغ الجديد (د)
2	06613	003	000	أشغال الصيانة والتعهد	690.394,534	389.000,000	1079.394,534

اثر ذلك فتح باب النقاش

السيدة هدى ريحان: قدمت ملاحظات في الشكل و المضمون

شكلا: غاب عن مذكرة تحويل اعتمادات ملحوظات أمين المال الجهوي كما ينص الفصل 178 من م.ج.م في الفقرة الثانية منه " يتم عرض تحويل الاعتماد على مصادقة المجلس مرفقا بملحوظات الأمين المال الجهوي."

و تساءلت هل وقع إرسال تحويل هذا الاعتماد إلى أمين المال الجهوي أو لا ؟ و على المجلس معرفة ملحوظاته قبل التصويت.

مضمونا: يؤسفني أننا كأول مجلس بلدي منتخب بعد الثورة لم يحدد إلى الآن رؤية إستراتيجية واضحة لمدينة حومة السوق بينما في 2017/2016 كانت لمشاريع التنمية المندمجة رؤية إستراتيجية متكاملة و متعددة المجالات (ثقافية ،رياضية، اجتماعية ، اقتصادية...) عوض دراستها و تدعيمها و انجازها نحن بصدد هدمها بدعوى أولويات المرحلة.

في نظري أي تغيير فيها أو مساس منها هو نسف لهذا الخيار و نسف لمنوال تنمية متكامل.إذا بدأنا اليوم في تحويل الاعتماد الذاتي المخصص لمشروع المسبح غدا سنتحول إلى المساس بالاعتمادات الخاصة بالمشاريع الأخرى للتنمية المندمجة .

وجود القمة الفرانكفونية هو كسب و فرصة للجزيرة ككل و لحومة السوق بالأخص حتى تزيد في دعم مشاريع التنمية المندمجة و ليس التنقيص منها أو تحويل اعتماداتها كما هر الحال الآن.

خوفي اليوم أننا اخترنا الحل الأسهل (la solution de facilité) و ذلك بتحويل اعتمادات لمشروع تنموي لكن في نفس الوقت أرسينا و كرسنا عادة سيئة في التعامل مع المشاريع التنموية المبرمجة و التي تتطلب في انجازها أكثر من عهدة(مثال مشروع المسبح اليوم)

- **السيد رئيس البلدية:** ذكر بأنه سيصوت أعضاء المجلس على تحويل مساهمة البلدية لانجاز مشروع المسبح مع التزام البلدية بتوفير الاعتماد المطلوب عند انطلاق المشروع.

هناك لأنه توجد اعتمادات منذ2017 مرصودة للمسبح و كما ذكر العديد من المستشارين أن هذا المبلغ كان يمكن البلدية من انجاز عدة طرقات و حاليا و نظرا لارتفاع قيمة الأشغال لا يمكن هذا المبلغ من انجاز نصف هذه الكمية.

و على إثرها تم المرور للتصويت.

<u>قرار المجلس</u>

صادق المجلس البلدي بالأغلبية المطلقة من الأعضاء الحاضرين على تحيين مداولة المجلس البلدي حول المصادقة على خريطة تمويل مشروع صيانة الفسحة الشاطئية بحومة السوق من طرف صندوق حماية المناطق السياحية بموافقة عـ18ـدد عضوا وهم السيد رئيس البلدية والسادة والسيدات: أمال كروية - مراد الميساوي - محفوظ بن عايد- هبة بن يوسف – توفيق دالي- ريم العساس - هشام حنيني - لطفي بن مولي - فردوس بوجناح - أمال البعطور- خالد الزريعة - مصطفى السويسي - عفاف الباروني- سارة يامون - نسرين بن حريز- مريم بن تمليست – سامي بن عيسى.

ضد: هدى ريحان

محتفظ: عبد الرزاق بوشداخ

مع عدم تصويت السيد مختار بن خميس لتواجده خارج قاعة الجلسة.

3/ مسائل مختلفة:

- **السيد محسن بن عايد:**ذكر بان الخميس الفارط بتاريخ 8 أفريل 2021 كانت هناك جلسة مع شركة **" أليف"**و هي فرصة للقيام بتكوين مجموعة من طلبة المعهد العالي للدراسات.حيث قامت شركة " Fondation Tunisie pour le developpement" باقتناء قطعة ارض من المجلس الجهوي (6800 م2) بكلفة حوالي 360مليون دينار و سيقوم هذا المركز بتأطير حوالي 250 طالب في السداسي أي بمعدل 500 طالب في السنة.

- **السيدة أمال كروية:** أشارت بأنه هناك نقطة تم تناولها في لجنة المالية و في مكتب البلدي هناك إشكاليات تعترض مستلزم السوق الأسبوعية و تم التحدث مع الشرطة البلدية في هذه الصعوبات و قد تظلم المستلزم من تصرفات المنتصبين

- **السيدة هدى ريحان:** أشارت بان مشروع أليف هو تكوين 500 طالب من الجامعات التكنولوجية

- **الآنسة مريم بن تمليست**: قامت بتلاوة محضر جلسة لجنة المالية المنعقدة بتاريخ 24 مارس 2021 :

" افتتحت الجلسة الآنسة مريم بن تمليست رئيس لجنة الشؤون المالية و الاقتصادية و متابعة التصرف بحومة السوق بالترحيب بالحضور و وضع إطار انعقادها المتعلق بالوضعية الحرجة و الصعبة التى آلت إليها لزمات الأسواق الأسبوعية و أسواق الجملة للخضر و الغلال و السمك خاصة بعد عديد التذمّرات و التشكيات

من أصحاب اللزمات و استيائهم من الوضعية الكارثية التى وجدوا عليها الأسواق من قبيل تلدّد الباعة داخل الأسواق الأسبوعية من دفع معلوم الوقوف حسب القيمة العادلة و الواجب دفعها و مماطلة جهاز الشرطة البلدية و تخصيم من معاضدة مجهودات المستلزم داخل السوق بل و محاولة عرقلتهم في العديد من المناسبات لأسباب مجهولة حسب ما أفاد بيه مستلزم السوق الأسبوعية.

هذا و أحيلت إلينا في أواخر شهر فيري الفارط مراسلة من طرف مستلزم سوق الجملة للخضر و الغلال يطلب فيها عقد جلسة لإنهاء التعاقد لتعرضه لجملة من العراقيل لعل أهمها عدم مرور شاحنات الخضر و الغلال عبر سوق الجملة سواء منها المزودة للمساحات التجارية الكبرى أو المتواجدة بالأسواق الأسبوعية مطالبا لعدة مرات سابقة البلدية بالحد من شتى مظاهر التجارة الموازية و ذلك بالتنسيق مع مصالح التجارة و المنظمات و الأمن و كل المتداخلين في هذا الشأن و اعتبارا منه لاستنفاذ شتى محاولات الإصلاح و العمل في ظروف ملائمة قرّر إنهاء العقد.

كما تجدر الإشارة إلى تعرض نفس المستلزم باعتباره استلزم سوق الجملة للسمك أيضا إلى إشكاليات جمّة حالت دون التسيير الأمثل للسوق باعتبار تملص البحارة من دفع المعلوم العام للوقوف بالرصيف الذي كان موضوع جلسة ترأسها المعتمد بمقر المعتمدية بالتنسيق مع السيد رئيس دائرة حومة السوق و كاهية مدير الأسواق بالبلدية و التي حضرت فيها رئيسة لجنة المالية و ممثلين عن البحارة و المستلزم و وكالة موانى و تجهيزات الصيد البحري و الطب البيطري و اتحاد الفلاحين ...الخ و انتهى النقاش إلى إرسال مراسلة لوزارة الفلاحة حول اعتبار الرصيف من توابع سوق الجملة للأسماك أو لا و من ثمة استحقاق المستلزم لنسبة 1% كمعلوم عام الوقوف أم لا باعتبار آن أهم معضلة يشتكي منها هذا الأخير هي إسناد الوكالة لوصل التنقل لجملة البحارة و غيرهم ممن يضعون منتجاتهم على رصيف الإنزال لمعاينة كمية و نوعية الحوت و وجهته و تمكينهم من نقل المنتوج إلى أسواق السمك بصفاقس و طبلبة دون مطالبتهم بدفع معلوم الوقوف العام المستحق من قبل صاحب لزمة السوق.

هذا و تم التفطن إلى مشكل أخر في نفس الإطار يتمثل في كون سوق الجملة للسمك بحومة السوق و بالرغم من كونه من اعرق أسواق السمك و أهمهم بالجمهورية التونسية إلا انه يفتقر إلى تأشيرة المصادقة الصحية الشيء الذي يجعل وجوده ككلّ محلّ إشكال وجب مزيد التمحيص فيه و التدقيق و التنسيق و المتابعة مع من لهم النظر للحصول على هاته التأشيرة التي أسندت وطنيا إلى 4 أسواق فقط و هي ضرورية و أساسية للحفاظ على جودة المنتوج و سلامة وصحة المواطنين.

قدّمت هاته البسطة رئيسة اللجنة ثم أحالت الكلمة للحضور للحوار و إبداء الرأي:

* **السيدة أمال كروية:** اعتبرت أن كراس شروط استلزام سوق الجملة للسمك يشوبها بعض الغموض باعتبارها تفتقر إلى تحديد واضح لمكان السوق نظرا لظهور طاهرة البيع بالجملة بمليتة ، و أكدت أن وكيل البيع " حمدي بالنور" من ابرز الأسماء المهيمنة على السوق بتخفيضه للسعر و شل دورة الأسعار الطبيعية و احتكاره مع وكيل أخر للسمك بتخزينه، و تتساءل هل أن مليتة تابعة أو لا لسوق الجملة باعتبار غياب كل تحديد صريح أو ضمني للمكان بكراس الشروط.

كما طرحت مساعدة الرئيس مشكل انعدام وكلاء البيع بالأسواق إلى حدّ هاته الساعة، معتبرة أن قلتهم أو بالأحرى غيابهم الكلي هو الذي أودى بتقهقر قيمة السوق و انخفاضها.مؤكدة أن السبب الرئيسي الذي شل مواصلة العمل على إحداث وكلاء بيع يتلخص في البعد التعجيزي للمطالب المشترطة من قبل البلدية و نوهت انه عند قيامها ببحث ميداني اتضح انه في بقية المناطق و على سبيل المثال برط جرجيس الذي لا يبعد كثيرا عن جربة يضم 16 وكيل بيع و استلزم بقيمة 650 ألف دينار و هذا يعود إلى مرونة و سهولة قبول الترشحات لخطة وكيل بيع التي تقتصر على مطلب باسم رئيس البلدية و نسخة من بطاقة التعريف الوطنية. هذا وتمت مراسلة الوالي في الغرض الذي دعا بدوره إلى إلزام البحارة بخلاص معلوم الوقوف العام و في صورة المماطلة إدخالهم لسوق الجملة بحومة السوق و كذلك بالتنسيق مع وكالة الموانئ و الحرس البحري و المعتمد. و أكدت نائبة الرئيس على التنسيق معهم في اقرب الآجال.

* **السيدة هدى ريحان:** دعت السيدة هدى ريحان إلى وجوب إرسال مراسلات كتابية في الغرض لجميع الوزارات أو الوكالات أو المتداخلين في مجال الأسواق من تجارة و ولاية و فلاحة و وكالة الموانئ و تحميلهم المسؤولية في صورة عدم الرّد أو المساهمة في حلحلة الوضع الراهن.

* **السيدة هندة البرجي رئيس مصلحة الشؤون الاقتصادية:** مكّنت الحضور و سردت على مسامعهم مجموعة من المراسلات التي أرسلتها البلدية لجميع السلطات حول الوضعية المتردية للأسواق و ضرورة معاضدة مجهودات البلدية الممثلة من قبل المستلزمين للحد من عديد التجاوزات الواضحة و الفاضحة و تمكين أصحاب السوق من العمل في ظروف لائقة و محترمة.هذا و أفادت بان عديدي المراسلات لم تلقى ردّ إلى حدّ الساعة و أن بعضها كان ردّا لا يرتقي لإصلاح الوضع الراهن.

* **السيد لطفي بن مولي**: اقترح أن يقع إرسال المراسلات إلى الجهات الراجعة بالنظر و التنصيص أسفلها على مراجعة الوزارات في الغرض حتى يقع الضغط على هاته المؤسسات للتسريع في نسق الرد على المراسلات التي تقبر في اغلب الأحيان.

***السيدة أمال كروية:** يجب مراجعة شروط الترشح لوكلاء البيع و الاستئناس ببقية الابراط .كما تم التنسيق مع السيدين جمال زيود و أيمن زيود (ملاحظة السيد جمال زيود هر رئيس مجمع السيد البحري) حول خلاص المستلزم في مستحقاته داخل السوق.

* **السيدة هدى ريحان**: يمكن أن يتضرّر المستلزم إذا ما تمت إضافة وكلاء البيع باعتبار أن المترشحين هم المستلزمون القدامى.

* **السيدة أمال كروية:** أكدت أن المستلزم المالي لسوق الجملة يتعامل بالوصولات التي من شانها تقدير القيمة الحقيقية التقريبية للسوق

- تم إرسال جملة من المراسلات لسلطات الإشراف و لم يتم التجاوب
- يجب توجيه تذكير مع إرسال نسخة لوزير أو والي أو أي مدير أعلى درجة.

****توصيات لجنة الشؤون المالية:**

1/ مراجعة شروط الترشح لخطة وكلاء البيع بعد التثبت من الإمكانية القانونية في تخفيف الشروط و الاقتصار على مطلب باسم رئيس البلدية و نسخة من بطاقة التعريف الوطنية كما هو الحال في بعض الموانئ المجاورة.

2/ مزيد الضغط على جهاز الشرطة البلدية و إجباره على السهر على تأمين الحد الأدنى من الظروف المحترمة لعمل جميع المستلزمين بالأسواق البلدية و معاضدة جهودهم تفاديا لسيناريوهات قد توقع بنا في وضعيات فسخ عقود لا تحمد عقباها على ميزانية البلدية في ظل الوباء المتفشي و التدهور الاقتصادي و تقهقر نسق الاستخلاصات.

3/ تتحمل البلدية كامل المسؤولية في الانفلات الحالي للأسواق باعتبارها طرفا في العقد و مطالبة بالسهر على حسن تنفيذه و توفير السبل الملائمة للعمل و ذلك بمزيد المتابعة و المراقبة و الإحاطة بالمستلزمين.

4/ بالنسبة للسوق الأسبوعية و في ظل غياب معلوم دقيقي و محدّد متعلق بمعلوم الوقوف الخاص لبعض المنتوجات التي اجتاحت السوق مثل (الزرابي ، الأحذية، الملابس الجاهزة و المستعملة ...الخ) يمكن الاستئناس بقيمة الصوف و الجلد و التنصيص على ذلك صلب كراس الشروط أو اقتراح معاليم وقوف خاصة جديدة لمنتجات غير منصوص عليها صلب كراس الشروط و تشكل عائقا للمستلزم للاستغلال الأمثل للسوق، و لكن بعد اخذ رأي استشاري من طرف المحكمة الإدارية كانت قد اقترحته رئيسة اللجنة على مصلحة الأسواق لإعداد مراسلة في الغرض حول إمكانية الإضافة من عدمها أثناء تنفيذ عقد اللزمة و ذلك استئناسا بالفصل 69 من مجلة الجباية المحلية التي جاءت في فقرتها الثانية انه " : يمكن للجماعة المحلية توظيف معلوم خاص للوقوف بالنسبة للأسواق اليومية و الأسبوعية و الظرفية تضبط تعريفته بقرار من الجماعة المحلية المعنية بعد موافقة سلط الإشراف إذا أفضى تطبيق المعلوم العام للوقوف إلى مقادير لا تتناسب مع مصاريف التصرف في السوق .

و ختمت رئيسة اللجنة الجلسة في حدود الساعة السادسة بعد الزوال شاكرة الحضور و على رأسهم السيدة مساعدة الرئيس الأولى أمال كروية على مؤازرتها لعمل لجنة الشؤون المالية و السعي لتذليل الصعوبات التي تعترض الأسواق البلدية".

- **السيد رئيس البلدية:** عبر بان موضوع السوق الأسبوعية موضوع شائك و يجب التقدم فيه و يمكن تحيينه بالرجوع إلى بلديات مجاورة.

و قد لاحظنا تحسن في الوضع بالسوق الجملة للأسماك وبقي الإشكال في السوق الأسبوعية و الشرطة البلدية مطالبة بتنفيذ القرارات المتأتية من البلدية.

- **السيد عبد الرزاق بوشداخ:** أشار إلى أن الشرطة البلدية هي معضلة سواء في مقاومة الانتصاب أو البناء الفوضوي.

- **الأستاذ مراد الميساوي:** فسر بان الدائرة البلدية لا تعني الشرطة البلدية و هي ليست جهاز تنفيذ يقع استبعادها عند اللزوم بل يجب إقحامها في جميع الأنشطة. لقد تم عقد جلسة مع الشرطة البلدية و الشرطة البيئية بخصوص السوق المركزية لكن دون جدوى.كما أكد أن الجهاز الأمني لم يقم بأي شيء حين تم التنقل على عين المكان ،كان من المفروض أن نتخذ موقف ضد الجهاز التنفيذي للبلدية.كم لاحظ غياب المراقبة الفنية لأشغال الفسحة الشاطئية.

- **السيد رئيس البلدية:** أكد على رؤساء الدوائر تفعيل أدوارهم و حث متصرفي الدوائر على الخروج إلى الميدان و الجهاز المركزي مطالب بالتنسيق مع الدوائر.

و رفعت الجلسة في حدود الساعة الثالثة مساءا.

مقرر الجلسة

عبد الرؤوف الحمداني

رئيس الجلسة

الحسين جراد